PUBLIC

مشروع تحلية المياه في الأردن (الناقل الوطني) بالشراكة بين القطاعين العام والخاص

رقم المشروع: ٥٣٦٢٠

الحالة الراهنة للمشروع: قيد انتظار الموافقة

الموقع: الأردن

قطاع الأعمال: البنية التحتية البلدية

نوع الإشعار: خاص

فئة التصنيف البيئي: A

تاريخ المو افقة: ٢٥ فبراير/شباط ٢٠٢٦

تاريخ الإفصاح: ١٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦

وصف المشروع

قرض ممتاز بقيمة تصل إلى ٤٧٥ مليون دولار أمريكي إلى شركة مشروع الناقل الوطني، وهي شركة ذات غرض خاص مملوكة لكل من شركتي ميريديام وسويز إنترناشيونال، ومن المرجح أن يصحب هذا القرض حشد تمويلي من جهات أخرى. ويمول القرض مشروع تحلية ونقل المياه من العقبة إلى عمّان (مشروع الناقل الوطني –أو "المشروع") في الأردن. يتضمن المشروع تصميم، بناء، تمويل، صيانة، تشغيل ونقل الملكية لبنية تحتية كبرى لإمدادات المياه في الأردن، ويتألف من ثلاثة مكونات رئيسية: (١) محطة لتحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية تبلغ ٣٠٠ مليون متر مكعب سنويًا، و(٢) نظام لنقل المياه بطول ٤٣٨ كيلومترًا لضخ المياه المحلاة من العقبة إلى عمّان، و(٣) نظام للطاقة المتجددة بقدرة ٢٨١ ميغاواط ذروة (MWp). ولقد تم تصميم المشروع على شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص بموجب اتفاقية امتياز مدتها ٣٠ عامًا مع وزارة المياه والري. كما سيستفيد المشروع من تمويل ميسر يُحشد بواسطة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من خلال صندوق متعدد المانحين "الشراكة العالية التأثير بشأن العمل المناخي" المعروفة اختصارًا باسم ((HIPCA، بمساهمات من كل من كندا وفنلندا بمبالغ تصل إلى ٣٠ مليون دولار أمريكي و٧ ملايين يورو على التوالي، وذلك رهنًا بتوقيع التعديلات اللازمة على اتفاقيات المساهمة ذات الصلة.

أهداف المشروع

يهدف المشروع إلى تقديم حل مستدام وطويل الأمد لمشكلة ندرة المياه الحادة في الأردن، من خلال توفير ٣٠٠ مليون متر مكعب من مياه الشرب سنويًا، وهو ما يكفي لتغطية نحو ٤٠٪ من احتياجات البلاد من المياه بحلول عام ٢٠٣٠. وسيساهم

PUBLIC

المشروع في تخفيف الضغط على موارد المياه الجوفية المستنزفة، ودعم تعافي مياه الخزانات الجوفية، وتعزيز قدرة قطاع المياه في الأردن على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ والنمو السكاني.

تأثير التحول

درجة تأثير التحول المتوقعة: ٨٢

يُستمد تأثير التحول المتوقع للمشروع من تحقيق فوائد كبيرة للتكيف مع تغيّر المناخ من خلال توفير ٣٠٠ مليون متر مكعب سنويًا من مياه الشرب العذبة في بلد يعاني من ضغوط مائية شديدة، ومخاطر عالية للجفاف، وعجز مائي حاد، دون زيادة الضغط على الموارد المائية الطبيعية المحدودة أصلاً في البلاد، مما يعزز صمود واستدامة قطاع المياه في الأردن. كما يعالج المشروع قضية التخفيف من تأثيرات تغيّر المناخ، كونه أول محطة تحلية مياه في البلاد تعمل جزئيًا بطاقة متجددة، ما يقلل من كثافة الانبعاثات الكربونية عبر استبدال نحو ٢٨٪ من احتياجات الطاقة للمحطة بطاقة متجددة مثبتة، ويخفف التأثير البيئي لعملية ضخ المياه التي عادة ما تكون مستهلكة للطاقة بشكل كبير.

إضافة إلى ذلك، يُعد المشروع أول مشروع لتحلية المياه في الأردن يُهيكل بنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأول مشروع تحلية بهذا النموذج يُموّل من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ويعمل المشروع على استقطاب كفاءات القطاع الخاص، كما يُتوقع أن يقدم أثرًا استرشاديًا قويًا ويكون نموذجًا يمكن للدول الأخرى الاقتداء به، لا سيما في منطقة جنوب وشرق المتوسط التي تعاني من شح المياه.

بيانات العميل

شركة مشروع الناقل الوطني

شركة مشروع الناقل الوطني (NCPC) هي شركة ذات غرض خاص تم تأسيسها حديثًا في الأردن، وتمتلكها ميريديام بنسبة ٩٠٪، وسويز إنترناشيونال بنسبة ١٠٪. تعد ميريديام مستثمرًا عالميًا في البنية التحتية ومديرًا للأصول، بينما سويز إنترناشيونال شركة رائدة في إدارة المياه والنفايات.

ملخص التمويل المقدم من البنك

٤٧٥ مليون دولار أمريكي

قرض ممتاز بقيمة تصل إلى ٤٧٥ مليون دولار أمريكي، قد يُرافقه حشد تمويل من جهات أخرى.

تكلفة المشروع الإجمالية

٦ مليار دولار أمريكي

الإضافية

يقدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تمويلاً غير متوفر في السوق بشروط وأحكام معقولة، على سبيل المثال فترة سماح أطول من متوسط السوق، تمويل مقيد بالعملة الأجنبية، إلخ. ويعد مثل هذا التمويل ضروري لهيكلة المشروع. يوفر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الراحة للعملاء والمستثمرين من خلال التخفيف من المخاطر غير المالية، مثل مخاطر الدولة أو المخاطر التنظيمية أو المشروع أو الدورة الاقتصادية أو السياسية.

الملخص البيئي والاجتماعي

صُنف المشروع من الفئة (A) وفقًا للسياسة البيئية والاجتماعية لعام ٢٠٢٤. سينتج عن المشروع فوائد كبيرة للأردن من خلال زيادة إمدادات المياه، مما يخفف الضغط المزمن على الموارد المائية. ومع ذلك، فإن المشروع ذو نطاق واسع ومعقد، ويمتد إلى مناطق حساسة، ويحتمل أن يكون له تأثيرات ومخاطر بيئية واجتماعية كبيرة. لقد خضع المشروع لدراسة التأثير البيئي والاجتماعي شاملة وتم إعداد حزمة تقييم تأثير بيئي واجتماعي، تتضمن ملخصًا غير فني، وخطة مشاركة أصحاب المصلحة، وإطار سياسة إعادة التوطين، وخطة إدارة ومراقبة بيئية واجتماعية، وإطار خطة عمل التنوع البيولوجي (BAPF)، وقد تم الإعلان عنها في ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥ بعد مراجعتها من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والمقرضين، ومستشار بيئي واجتماعي مستقل للمقرضين. تم الاتفاق مع شركة مشروع الناقل الوطني على خطة عمل بيئية واجتماعية لهيكلة المشروع بما يفي بمتطلبات البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمقرضين، وتم الإعلان عنها مع حزمة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي. من المقرر عقد اجتماعات مشاورات عامة في شهري يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط، والتي ستبنى على مشاركة أصحاب المصلحة التي تمت أثناء إعداد دراسة التأثير البيئي والاجتماعي وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥. تشير المشاركة حتى الآن إلى دعم المشروع، مع توقعات عالية بشأن تقاسم منافع المشروع (مثل توفير المياه المحلية، وفرص العمل، والمنافع المجتمعية، والفرص التجارية) وكذلك بشأن التخفيف من التأثيرات والمخاطر البيئية والاجتماعية وإدارتها. وسيتم توثيق نتائج التشاور في تقرير المشاورات العامة لتقييم التأثير البيئي والاجتماعي وسيتم الإعلان عنه. سيتم دعم مراقبة تنفيذ المشروع من خلال عمليات تدقيق روتينية يجريها مستشار بيئي واجتماعي والبنك.

تم إعداد دراسة التأثير البيئي والاجتماعي في عام ٢٠٢٢ لأغراض الحصول على التراخيص ولتوجيه التطوير المستقبلي للمشروع، واعتمد على التصميم الأولي للمشروع وكان قبل تأكيد شركة المشروع كالمتنافس المفضل. تم تحديث دراسة التأثير البيئي والاجتماعي المُعدّة في ٢٠٢٢ في أوائل ٢٠٢٥ لتشمل محطة طاقة شمسية بقدرة ٢٨١ ميغاواط ذروة، وخط كهرباء ١٣٢ كيلو فولت بطول ٥٥–٦٥ كم، وتغييرًا في محطة الضخ. منذ ذلك الحين، تطورت بعض جوانب تصميم المشروع، مثل موقع محطة التحلية الجديد، وشروط تصريف المحلول الملحي، وتغييرات مسار خطوط الأنابيب لتجاوز ثلاث قرى، وإضافة خطوط كهرباء ومحطات فرعية إضافية. تتناول حزمة تقييم ٢٠٢٥ هذه التطورات في التصميم وتقيّم التأثيرات والمخاطر التي لم يكن بالإمكان تقييمها بشكل كافٍ في مرحلة التصميم الأولي.

وقد عمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمقرضون الآخرون عن كثب مع شركة المشروع لضمان تقييم وتخفيف التأثيرات والمخاطر البيئية والاجتماعية الأساسية. يمتد المشروع إلى مناطق حساسة، بما في ذلك البيئة البحرية في خليج

العقبة حيث توجد شعاب مرجانية حيوية وأعشاب بحرية وأنواع مرتبطة بها؛ ويقع بالقرب من الحدود البحرية الدولية، مما استدعى تقييم التأثيرات العابرة للحدود؛ سيمر خط الأنابيب بجوار وداخل المنطقة العازلة لموقع وادي رم المدرج ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو؛ وتقع محطة الطاقة الشمسية في امتداد معتمد محليًا لهذه المنطقة العازلة؛ ويمر خط الكهرباء الرئيسي عبر المنطقة العازلة الممتدة بالإضافة إلى منطقة طيور هامة؛ وسيمر خط الأنابيب عبر مناطق سكنية وتجارية وسياحية وريفية، مما سيتطلب غالبًا الاستحواذ المؤقت على الأراضي، مسببًا نزوحًا ماديًا واقتصاديًا بما في ذلك تأثيرات محتملة على الجماعات البدوية. هناك حساسية عالية من أصحاب المصلحة بسبب تأثيرات مشروع خط أنابيب الديسة السابق، (التأثيرات المرتبطة بالبناء وقلة تقاسم المنافع مع المجتمع المحلي).

وقد أخذت دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي للمشروع الجديد هذه الحساسية والتأثيرات والمخاطر في الاعتبار، وأُجريت دراسات استقصائية ميدانية واسعة تتعلق بالتنوع البيولوجي والتراث الثقافي والقضايا الاجتماعية لتوجيه التقييم. في البيئة البحرية، أدى التقييم إلى تغيير تصميمي مهم بشأن حل مأخذ المياه، الذي سيكون الآن داخل بحيرة ساحلية تم إنشاؤها، بدلًا من الموقع البحري الأصلي. وقد وُجد أن هذا الحل يقلل بشكل كبير من تأثيرات البناء على الشعاب المرجانية والأعشاب البحرية وجودة المياه، بالإضافة إلى تقليل تأثيرات التشغيل على يرقات المرجان والعوالق. وكان هذا التغيير ضروريًا للمشروع لأن الخيار الأصلي كان سيؤدي إلى تأثيرات غير مقبولة، بعضها عابر للحدود، ويصعب التخفيف منه. عند التشغيل، سيفرغ المشروع كمية كبيرة من المحلول الملحي في البيئة البحرية، وتشير النمذجة إلى أن تأثيره سيكون محدودًا محليًا ولن يكون عابرًا للحدود، لكنه سيؤثر على مناطق طبيعية هامة محلية، وسيتعين على المشروع التأكد من التخفيف من هذه التأثيرات وتحقيق مكسب صافٍ في التنوع البيولوجي، ويشمل ذلك زراعة المرجان وإنشاء شعاب مرجانية كجزء من نهج التعويض عن التنوع البيولوجي، كما هو موضح في إطار خطة عمل التنوع البيولوجي. لا يُتوقع أن تكون تأثيرات التنوع البيولوجي البري واسعة، ومع ذلك، تم وضع تدابير للحد من هذه التأثيرات لضمان عدم حدوث خسارة صافية للتنوع البيولوجي. ويتطلب إعداد خطة عمل تنوع بيولوجي أكثر تفصيلاً قبل اجتماع مجلس إدارة البنك.

فيما يتعلق بالتراث الثقافي، لا يُتوقع أن تكون التأثيرات على القيم العالمية الاستثنائية لموقع وادي رم كبيرة، خصوصًا أثناء التشغيل، لكن التدابير المنصوص عليها في دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي مطلوبة لتخفيف التأثيرات المرتبطة بأعمال البناء واللوجستيات. وقد أُجري تقييم التأثير على موقع وادي رم وفقًا لإرشادات اليونسكو، وسيكون الحصول على موافقة اليونسكو ضروريًا قبل اجتماع مجلس إدارة البنك. كما سيُطلب تأكيد من هيئة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لتركيب محطة الطاقة الشمسية في المنطقة العازلة الممتدة، والتي تخضع حاليًا لقيود تطوير.

تم وضع إطار سياسة إعادة التوطين لتخفيف التأثيرات المرتبطة بالاستحواذ على الأراضي، بما في ذلك النزوح المادي والاقتصادي، ويشمل خطوط الكهرباء التي ستُركب كمرافق مرتبطة بواسطة شركة الكهرباء الوطنية (NEPCO) وشركة توزيع الكهرباء (EDCO). وسيتم تطوير هذا الإطار إلى خطة عمل إعادة التوطين كاملة قبل بدء البناء. ستتم معظم الأعمال على أراضٍ حكومية، مما يحد من تأثيرات الاستحواذ الدائم على الأراضي إلى حد ما، لكن الأعمال في المناطق الحضرية والسكنية والتجارية والسياحية قد تسبب بعض النزوح المادي وتأثيرات على سبل كسب العيش بسبب امتداد ممرات البناء وتأثيرها على الوصول والهياكل والأراضي الخاصة والأعمال التجارية، إلى جانب تأثيرات صحية على المجتمع أثناء مرحلة البناء مثل الضوضاء والغبار والاهتزاز. وستُطبق تدابير التخفيف المنصوص عليها في إطار إعادة التوطين والتي

ستُوسع في خطة عمل إعادة التوطين لتجنب/تقليل وتعويض تأثيرات الاستحواذ على الأراضي والنزوح المادي والاقتصادي. موافقة وزارة المياه والري على إطار إعادة التوطين مطلوبة قبل اجتماع مجلس إدارة البنك، وفق ما هو منصوص عليه في خطة العمل البيئية والاجتماعية ومذكرة تفاهم تحدد آليات تنفيذ إطار إعادة التوطين والعمليات القانونية وتكاليف التعويض بين المشروع ووزارة المياه والري، والتي يجب الاتفاق عليها قبل توقيع القرض. كما يُطلب إعداد خطة عمل إعادة التوطين قبل الاجتماع وفق ما هو محدد في خطة العمل البيئية والاجتماعية التي تم الإفصاح عنها. لم يتأكد بعد ما إذا كانت خزانات المياه القائمة في أبو علندة والمنتزه قرب عمان، والتي ستخزن وتنقل المياه من المشروع، ستتطلب توسعة. وسيتم تقييم ذلك لاحقًا مع الالتزام بالاستحواذ على الأراضي وفقًا لإطار سياسة إعادة التوطين المعتمد، وسيُدرج تأكيد ذلك في مذكرة التفاهم.

شملت دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي، بقدر الإمكان نظرًا لعدم الانتهاء من تصميم المشروع، أنشطة البناء واللوجستيات (معسكرات العمال، النقل، المواد، مناطق التخزين، القوى العاملة) واختبار خطوط الأنابيب قبل التشغيل. وتشمل هذه التأثيرات الصحة والسلامة للمجتمع والعمال، والضوضاء والغبار، والعنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي، والتأثيرات على الفئات الأكثر عرضه للتضرر عن غيرهم، ومستخدمي الأراضي والرعاة، والسياحة والخدمات البيئية، والتي قد تكون كبيرة بالنظر إلى حجم المشروع ومدة البناء التي تبلغ أربع سنوات. ستتطلب المشاريع الكبيرة معسكرات بناء واسعة لاستيعاب القوى العاملة والمعدات، والتي قد تؤثر على السكان المحليين والخدمات والطرق والبيئة. وستُطبق تدابير التخفيف المنصوص عليها في دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية على المقاولين. وسيرتبط ذلك بخطط التوظيف المحلي والاستثمار المجتمعي. وسيتم إدارة قضايا العمالة من خلال خطط إدارة متعددة مع إجراء عمليات تدقيق عمالية مستقلة حسب خط العمل البيئية والاجتماعية.

تم إعداد خطة مشاركة أصحاب المصلحة للمشروع توضح منهجية الإفصاح والتشاور بشأن دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي ومشاركة أصحاب المصلحة أثناء البناء. حتى الآن، اقتصرت مشاركة أصحاب المصلحة على الدراسات الاستقصائية والتشاور لتوجيه إعداد دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي الجديدة، ولم يتم الإفصاح عن جميع تفاصيل التأثيرات البيئية والاجتماعية وتدابير التخفيف والتعهدات. وقد أجريت مشاورات إضافية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، تشير إلى دعم المشروع مع توقعات عالية بشأن منافع المشروع وتخفيف وإدارة التأثيرات والمخاطر البيئية والاجتماعية. وستحتاج المشاورات أثناء الإفصاح عن دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي إلى إظهار التشاور الفعال وفقًا للمطلب البيئي والاجتماعي رقم ١٠، بما يشمل مشاركة المعلومات حول التأثيرات والتخفيف، وتحديد دعم المشروع من المجتمعات المتأثرة والمجموعات الأوسع من أصحاب المصلحة. وسيلخص تقرير المشاورات العامة نتائج التشاور.

تعمل شركة مشروع الناقل الوطني على تطوير نظام للإدارة البيئية والاجتماعية وخطة الموارد والتوظيف البيئي والاجتماعي، ويدعمها مستشارو شركة ميريديام، مع التعهد بزيادة الموارد بشكل كبير وتطبيق نظام إدارة بيئية واجتماعية مناسب، كما هو موضح في دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي وخطة المراقبة والإدارة البيئية والاجتماعية. تصف خطة المراقبة والإدارة البيئية والاجتماعية خططًا موضوعية محددة سيتم تطويرها، وتدابير التخفيف والتعهدات، والمسؤوليات (شركة مشروع الناقل الوطني، المقاولون، مقاول الهندسة والمشتريات والبناء)، والمراقبة والتقارير، وإدارة التغيير. ويُعد التوظيف السريع للموارد البيئية والاجتماعية أمرًا ضروريًا بالنظر إلى قرب بدء البناء، ويجب إعداد خطة توظيف قبل اجتماع مجلس إدارة البنك كما هو محدد في خطة العمل البيئية والاجتماعية.

راجعت فحوصات سلسة إمداد الطاقة الشمسية النافية للجهالة نظام إدارة سلسلة الإمداد وضوابط المشروع، وتم الاتفاق على التزامات قانونية لسلسلة إمداد الطاقة الشمسية مع المشروع، وضمان تضمين هذه الالتزامات ومتطلبات الفحوصات النافية للجهالة في مناقصة مقاول الهندسة والمشتريات والبناء للطاقة الشمسية والعقد. وقد تم تأكيد مقاول الهندسة والمشتريات والبناء للطاقة الشمسية مؤخرًا، وأكدت المشاركات السابقة للبنك مع هذا المقاول أن لديه نظام إدارة سلسلة إمداد قوي ومتوافق مع متطلبات البنك. قام المشروع ومقاول الهندسة والمشتريات والبناء للطاقة الشمسية بإعداد قائمة مختصرة بعدد من موردي الألواح الشمسية، ولدى البنك مشاريع حالية مع معظم هؤلاء الموردين. وسيتم اتخاذ قرار بشأن مورد الألواح الشمسية بعد حوالي عام ونصف من بدء البناء، وعندها ستتم مراجعة وإقرار قائمة المواد مع المشروع ومقاول الهندسة والمشتريات والبناء للطاقة الشمسية ومورد الألواح الشمسية.

التقييمات الخضراء

التو افق مع اتفاقية باريس

يتوافق المشروع مع أهداف التخفيف الواردة في اتفاقية باريس، وذلك استنادًا إلى تقييم محدد. كما يتسق المشروع مع المساهمات المحددة وطنيًا ((NDC، ويتوافق مع مسار منخفض الانبعاثات الكربونية نظرًا لاعتماده على تكنولوجيات عالية الكفاءة في استخدام الطاقة وإنتاج مخصص للطاقة المتجددة، فضلًا عن تمتعه بمستوى مخاطر حجز كربون منخفضة، ويرجع ذلك لتكامل المشروع ضمن برنامج شامل لإدارة موارد المياه. وأظهرت نتائج اختبار الجدوى الاقتصادية، مقارنةً بخط أساس يتمثل في عجز مادي في المياه، أن المشروع يحقق قيمة حالية صافية إيجابية.

كما تم تحديد مخاطر مناخية مادية ذات أهمية للمشروع، وعُولجت من خلال مجموعة من توصيات خاصة بالتصميم سيتم إدراجها في مرحلة التصميم التفصيلي. ولا يتعارض المشروع مع السياسات الوطنية الخاصة بالتكيّف أو مع تعزيز القدرة على الصمود المناخي للنظام الأوسع الذي يعمل فيه. وبالتالي، فإن المشروع يتماشى مع أهداف التكيّف المنصوص عليها في اتفاقية باريس.

نسبة التمويل الأخضر

يُصنَّف ١٠٠٪ من تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية كتمويلٍ أخضر، لكونه يدعم أنشطة تهدف إلى تحقيق التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من تأثيراته وأهداف بيئية أخرى. تم تحديد نسبة التمويل الأخضر وفقًا للمنهجية المعتمدة لتحديد نسبة التمويل الأخضر لاستثمارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبالاستناد إلى التوجيه المحدد في القسم الخاص بالأنشطة التي تمكّن من تحقيق التكيف ضمن نظام أوسع.

التعاون الفني وتمويل المنح

من المتوقع تقديم دعم للتعاون الفني يصل إلى ٧٥,٠٠٠ يورو لتطوير المناهج وزيادة الوعي في مجال التعليم والتدريب الفني والمهني (TVET) في قطاع المياه. وسيُسهم هذا الدعم في تطوير المعايير الوطنية للمهارات المهنية والمناهج الدراسية، مع

التركيز على تعزيز مشاركة المرأة في فرص التدريب والعمل الجديدة. ومن المتوقع أن يتم تمويل هذا التعاون الفني من خلال جهة تمويل دولية و/أو صندوق المساهمين الخاص التابع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

بيانات الاتصال بالعميل

عمر خضر

AAWDCP@meridiam.org

www.ncpc-jo.com

آخر تحديث لوثيقة ملخص المشروع

٠٦ فبراير/شباط ٢٠٢٦

فهم تأثير التحول

تتوفر معلومات إضافية حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في قياس تأثير التحول في هذا الرابط.

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.
للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:
الهاتف: ٧١٦٨ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤+
البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يُرجى زيارة صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:
الهاتف: ٦٧٩٤ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤+

البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد السياسة البيئية والاجتماعية ومتطلباتها البيئية والاجتماعية المصاحبة الكيفية التي يطبق بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه بتعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية والاجتماعية والمتطلبات

البيئية والاجتماعية أحكامًا محددة تُلزم العملاء بالامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بإتاحة المعلومات والتشاور العام، وبإنشاء آلية تظلم لتلقي شكاوى أصحاب المصلحة وتيسير معالجتها، ولا سيما تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أيضًا من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة ودراسة آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في السياسة البيئية والاجتماعية.

النزاهة والامتثال

يُشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. تُجرى فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك لضمان أن المشاريع لا تنطوي على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد القضايا ومعالجتها خلال مرحلتي تقييم المشاريع والموافقة عليها يُعد الوسيلة الأكثر فاعلية لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دورًا رئيسيًا في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضًا في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد تنفيذ الاستثمار.

كما يتحمل مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤولية التحقيق في المزاعم المتعلقة بالاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء أكان داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. ويتابع مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع المسائل التي يتم الإبلاغ عنها، ويقوم بمراجعتها. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات (AIP)

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات، والتي دخلت حيز النفاذ في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥، الكيفية التي يقوم بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة، وذلك بهدف تعزيز الوعي والفهم بشكل أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته. يُرجى زيارة صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فيجوز للأفراد والمنظمات السعي لمعالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يُرجى زيارة صفحة آلية المساءلة المستقلة للمشاريع للاطلاع على مزيد من المعلومات حول الآلية، وصلاحياتها، وطريقة تقديم طلب للمراجعة. كما يمكن التواصل مع إدارة الآلية المستقلة لمساءلة المشاريع عبر البريد الإلكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات ومزيد من المعلومات حول الآلية وطريقة تقديم الطلب.

تم إعداد هذه الوثيقة في مرحلة مبكرة من تطوير المشروع، وقبل عرضه على مجلس إدارة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. قد تتغير تفاصيل المشروع بعد الإفصاح.

عندما تتضمن وثائق ملخص المشاريع (PSD) نسخًا من وثائق أعدها الرعاة أو مطورو المشروع، يقوم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بإتاحتها دون أي تعليق أو تأييد ضمني. ولا تعكس أي آراء أو بيانات واردة في هذه الوثائق بالضرورة وجهات نظر أو آراء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.